متطلبات اعتماد المؤسسات التعليمية فى مصر على ضوء النماذج العالمية للجودة

(دراسة تحليلية)

إعداد

طه عبدالباسط على سالم

إشراف

أ.د/ سلامه عبد العظيم حسين

أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية

كليـــــة التربية – جامعة بنهـــا

د/ فاطمة السيد صادق

مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية

كليـــــة التربيـــة – جامعـــة بنهـــا

متطلبات اعتماد المؤسسات التعليمية فى مصر على ضوء النماذج العالمية للجودة (دراسة تحليلية)

المستخلص باللغة العربية

هدف البحث الحالى التعرف على ملامح النماذج العالمية للجودة، وعرض للأسس العلمية لاعتماد المؤسسات التعليمية، والكشف عن أهم متطلبات اعتماد المؤسسات التعليمية فى مصر، واستخدم البحث الحالى المنهج الوصفى التحليلى، وتوصل البحث إلى عدة نتائج من أهمها: متطلبات إدارية منها وجود تنظيماً إدارياً فعالاً، وتمكين المعلمين، وتوفير المصادر البشرية والمالية، وتحديد المهام والواجبات للقادة والمعلمين فى مجال الاعتماد، تبنى فلسفة للتعليم تحقق معايير الجودة والاعتماد، ونشرها فى المجتمع وفى مؤسسات التعليم قبل الجامعى والإدارة التعليمية المركزية والمحلية والمدرسية، متطلبات تنظيمية منها تكوين لجنة لتوكيد الجودة والاعتماد وتحديد مهامها، وضع نظام للرقابة والمحاسبية، وتدريب جهاز للرقابة والتقويم الذاتى، مع وضع نظام معلن للحوافز ووضع معايير موضوعية لقياس الأداء، متطلبات شخصية منها الوعى بثقافة الاعتماد، والرضا عن معايير الاعتماد، والالتزام بتطوير السلوك المؤسسى والمهنى، متطلبات مهنية ومنها وجود أهداف واضحة للمدرسة وتطويرها، والتحسين المستمر لجميع البرامج الدراسية والتجهيزات المادية والمرافق المواكبة لتطوير النظم التعليمية العالمية، متطلبات بيئية منها وتكوين قاعدة بيانات متكاملة حول الاعتماد المدرسى ومشكلاته وقضاياه وبرامجها.

الكلمات المفتاحية: متطلبات– الاعتماد –الجودة –المؤسسات التعليمية– نماذج.

Abstract:

The aim of the current research is to identify the features of international models of quality, to display the scientific basis for accreditation of educational institutions, and to reveal the most important requirements for accreditation of educational institutions in Egypt, The current research used the descriptive and analytical method, and the research reached several results, the most important of which are: Administrative requirements, including an effective administrative organization, empowering teachers, providing human and financial resources, defining tasks and duties for leaders and teachers in the field of accreditation, adopting a philosophy of education that achieves quality and accreditation standards, and disseminating it in society and in pre-university education institutions and central, local and school educational administration, Organizational requirements, including the formation of a committee for quality assurance and accreditation and specifying its tasks, setting up a system for auditing and accounting, training a monitoring and self-evaluation apparatus, with setting up a declared system for incentives and setting objective standards for performance measurement, personal requirements including awareness of the accreditation culture, satisfaction with accreditation standards, and commitment to developing institutional and professional behavior, Professional requirements, including the existence of clear goals for the school and its development, the continuous improvement of all study programs, the material equipment and facilities accompanying the development of global educational systems, environmental requirements, and the formation of an integrated database on school accreditation, its problems, issues and programs.

Key Words: Requirements, Accreditation, Quality, Educational institutions, models.

الإطار العام للبحث:

مقدمة البحث:

يعد تحسين جودة التعليم هدفا أساسياً، تسعى إليه المجتمعات كافة من أجل تحسين السياسات التعليمية الحالية، فالتحدي الرئيس للنظم التعليمية المعاصرة، لا ينتهي عند تقديم التعليم؛ ولكن التأكد من أن التعليم المقدم يتسم بجودة عالية، ولن يحدث هذا إلا في ظل وجود معايير ومتطلبات، تحددها الهيئات المنوطة بتطوير التعليم. وفي ضوء ذلك ستعمل المدارس، لتعتمد كمؤسسات تعليمية لديها من القدرات والكفاءات التي تؤهلها لمواجهة متطلبات العصر، كى تخرج في النهاية منتجاً تعليمياً قادراً على مواجهة المتغيرات كافة.

ويرتبط فكر الاعتماد ارتباطاً وثيقاً بمبادئ إدارة الجودة والتى تبدو متداخلة فى مضمونها ومخرجاتها معه، ويتداخل هذا المفهوم أيضاً مع مفاهيم أخرى كمفهوم التقويم والمحاسبية والتقويم الخارجى، وجميعها تهدف إلى تطوير نظام التعليم وذلك فى ضوء نتائج التقويم(١).

وأصبح تبنى المؤسسات التعليمية لمدخل التميز وضمان جودة الإجراءات والأساليب التى تمكنها من مواجهة المنافسة ورفع أدائها وتنمية الكفاءات وتشجيع الابتكار أمراً ضروريا وقد ظهر فى أواخر القرن العشرين نماذج تعمل على تحديد معايير التميز وضمان جودة أداء المؤسسات ومن أشهر نماذج الجودة التى أهتمت بتطوير إدارة المؤسسات التعليمية وبالتالى تحسين أداء العاملين بهذه المؤسسات النموذج الاسكتلندى فى الجودة (SQMS)، والنموذج الأوربى للتميز (EFQM)، والنموذج اليابانى للجودة الشاملة (DQA)، والنموذج الأمريكى لتميز الأداء نموذج مالكوم بالدرج(٢).

ونظراً لما تفرضه التحديات المعاصرة لواقع المجتمع المصرى من حتمية تطوير بنية التعليم الثانوى، والارتقاء بجودة المدرسة الثانوية، وتوفير القدر الكافى من اللامركزية فى الإدارة المدرسية، وتطبيق معايير جودة التعليم فى تلك المدارس، وذلك لكون العقد الحالى هو عقد الجودة على اعتبار أن العقود الماضية هى عقود الكفاية والفاعلية، خاصة وأن المرحلة الثانوية هى مرحلة هامة فى حياة الطلاب، فهى تشكل مستقبل حياتهم ومخرجاتها ونوعيتها تؤثر على نوعية مدخلات التعليم العالى ومن ثم نوعية القوى العاملة ذات التعليم العالى ولأن مرحلة التعليم الثانوى هى مرحلة اتقان المهارات والكفايات الأساسية اللازمة

لمواصلة التعليم العالى، أو الانخراط فى سوق العمل، ولكل هذا كان الاهتمام المستمر من قبل الدولة بهذه المرحلة ومحاولة تطويرها للوصول بها لأفضل صورة ممكنة[٣].

مشكلة البحث :

تعتبر المدرسة المؤسسة الأكثر أهمية في النظام التعليمي، والاعتماد المدرسى يمثل أحد أبرز الوسائل لتقويم وقياس لأداء المدرسة بصفته مهما في تقويم أدائها وتطويره، ومؤشراً على تحقيقها للمعايير التربوية المطلوبة في بيئتها التعليمية، والاعتماد المدرسي هو المحصلة النهائية للتطوير المدرسي، استناداً إلى مجالات ومعايير الجودة والذي يشكل داعماً مهماً لضمان جودة الأداء المدرسي، ومواصلة تطويره وتحسينه بهدف تحقيق جودة المستوى التعليمي للمدرسة، وقدرتها على تحقيق رسالتها التربوية ومصداقيتها. ومن هنا جاءت مشكلة هذا البحث والتى تتحدد السؤال الرئيسى التالى:

ما متطلبات اعتماد المؤسسات التعليمية فى مصر على ضوء نماذج الجودة العالمية؟

ويتفرع من هذا السؤال عدة أسئلة فرعية هى:

- ما ملامح النماذج العالمية للجودة؟
- ما الأسس العلمية لاعتماد المؤسسات التعليمية؟
- ما متطلبات اعتماد المؤسسات التعليمية فى مصر؟

أهداف البحث :

يهدف البحث الحالى تحديد أهم ملامح النماذج العالمية للجودة والتعرف على الأسس العلمية لاعتماد المؤسسات التعليمية، والكشف عن متطلبات اعتماد المؤسسات التعليمية فى مصر.

منهج البحث:

لكي يحقق البحث أهدافه ويجيب عن أسئلته العلمية استخدم المنهج الوصفي لاستعراض ملامح النماذج العالمية للجودة والأسس العلمية لاعتماد المؤسسات التعليمية وتحديد أهم متطلبات اعتماد المؤسسات التعليمية فى مصر ، حيث يستخدم هذا المنهج فى دراسة الأوضاع الراهنة للظاهرة من حيث خصائصها، أشكالها، وعلاقاتها، والعوامل المؤثرة فى ذلك.

مصطلحات البحث:

أرتكز البحث الحالي علي المصطلحات التالية:

١- الجودة: (Quality)

الجودة لغة هى نقيض الردئ- وجاد الشئ جوده، وجوده أى صار جيداً[٤].

ويرجع أصل كلمة "جودة" فى اللغة إلى كون الشئ جيداً، وفعلها الثلاثى جاد، جود: نقيض الردئ وجاد الشئ أى صار جيداً، وجاد جودة وأجاد: أى أتى بالجيد من القول أو الفعل واستجدت الشئ: أعددته جيداً، واستجاد الشئ: وجده جيداً أو طلبه جيداً[٥].

وتعرف الجودة إجرائيا بأنها تحسين الأداء فى جميع عناصر العملية التعليمية من مدخلات وعمليات ومخرجات فى المدارس الثانوية وذلك من خلال الاستثمار الأمثل لكل الإمكانات والموارد البشرية للمدرسة لتحقيق أهدافها من جهة، وإشباع احتياجات المتعلمين من جهة أخرى للوصول إلى تحسين المنتج وإرضاء المستفيدين من الخدمة التعليمية وتلبية احتياجات المجتمع الخارجى.

٢- الاعتماد: Accreditation

الاعتماد لغة من أصل مادة عمد، والعمد نقيض الخطأ[٦].

عمد الشئ عمداً: أقامه بعماد ودعمه. واعتمد الشئ، أمضاه ويقال: اعتمد الرئيس الأمر: وافق عليه وأمر بإنفاذه[٧].

ويقصد بمصطلح الاعتماد كما حددته الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد أنه إقرار الهيئة استيفاء المؤسسة التعليمية أو البرنامج التعليمى مستوى معيناً من معايير الجودة استناداً إلى معايير الاعتماد بالهيئة وفقاً لأحكام قانون الهيئة[٨].

ويعرف الاعتماد على أنه مجموعة من العمليات أو الإجراءات أو المعايير التى تقوم الجهة المنوطة بها منح الاعتماد من أجل التحقق أن المدرسة تحقق الشروط والمعايير الحاكمة وتتوافر لها الإمكانات المادية والبشرية التى تفى هذه المدرسة لتحقيق أهدافها بالمستوى الجيد الذى يتناسب مع التطلعات الاجتماعية والتحديات العالمية[٩].

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الاعتماد بأنه مجموعة من الإجراءات والأنشطة التى تقوم بها المدرسة الثانوية لتقويم جودة المستوى التعليمى لها من حيث المدخلات والعمليات والمخرجات وذلك فى ضوء معايير محددة لمجالات العملية التعليمية والحصول على شهادة الاعتماد من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.

الإطار النظري للبحث:

ويمكن عرض هذا الإطار من خلال المحاور التالية:

أولاً: النماذج العالمية للجودة:

النموذج الأول: نموذج ديمنج اليابانى للجودة:

يعد نموذج ديمنج الأساس الذى انطلقت منه فكرة معظم نماذج التميز والجودة، وأنشأته اليابان عام ١٩٥٠، تخليداً لدور ادوارد ديمنج وجهوده، الذى أرتبط اسمه بحركة الجودة فى اليابان، وتقوم مؤسسة ديمنج بمنح جائزة باسمه للمؤسسات التى تحقق إنجازات مهمة فى مجال مراقبة الجودة، وفقاً لمعايير النموذج الذى يركز على ضمان جودة المنتجات والخدمات، وتمنح الجائزة لثلاث فئات هى: المؤسسات اليابانية، والأفراد اليابانيون، والمؤسسات الأخرى فى مختلف العالم(١٠).

ويرتكز نموذج ديمنج اليبانى على ثلاثة مفاهيم أساسية وهى(١١):

١- دور الإدارة العليا: ويتم التركيز على دور الإدارة العليا فى الإلهام بتطبيق إدارة الجودة الشاملة، من خلال قياس مدى فهم المديرين لإدارة الجودة الشاملة، ومدى تحمسهم لتطبيق السياسات والاستراتيجيات وسعى الإدارة العليا إلى تنمية الموارد البشرية.

٢- العمليات الأساسية: وتتضمن مدى وضوح سياسات الإدارة وتأثيرها على أداء المؤسسة، وتأثيرها على البيئة المحيطة، ونشر السياسات فى المؤسسة وتطبيقها، وتحسين جودة أداء العمليات وتنمية الموارد البشرية من خلال التدريب والتعلم.

٣- الأنشطة الاستثنائية: وتتمثل فى الأنشطة المتعلقة بالارتقاء بجودة المؤسسة، والتركيز على توظيف الأفكار المتميزة للحصول على أفضل النتائج.

مبادئ تطبيق الجودة عند ديمنج:

لقد وضع ديمنج عدة قواعد وأصبحت هذه القواعد عاملاً أساسياً لمفهوم ضمان الجودة والتى لو طبقتها المؤسسات لاتجهت تلقائياً نحو تحقيق جودة شاملة فى أداء المؤسسة وهذه القواعد هى كالتالى(١٢).

- تبنى فلسفة الجودة الجديدة: فيجب على المؤسسة أن تتبنى مبدأ ضمان الجودة وأن تضعه نصب عينيها، وتعلمه لجميع العاملين فى المؤسسة بما فى ذلك العاملين فى المستويات الإدارية العليا.

- تحديد مجال تحسين المنتج أو الخدمة: وذلك بوضع خطة محددة وواضحة للبحث باستمرار عن التحسين والتطوير المطلوبين فى منتجاتها وخدماتها.
- تقليص الوقت المخصص للمراجعة والمراقبة: فالغرض من المراجعة والمراقبة والتفتيش هو تطوير العمليات وتقليل التكاليف.
- اختيار المواد الجيدة بصرف النظر عن السعر: فيجب أن تكون عملية اختيار العروض مهتمدة على أفضل العروض المقدمة ليست على أقل سعر.
- التحسين المستمر: وفيها يتم تحسين وتطوير الإجراءات والأعمال باستمرار ومراجعتها وتحسينها بشكل دائم والاستجابة لمتطلبات العملاء وتلبية رغباتهم والتأكد من مدى رضاهم عن المنتج من سلع أو خدمات.
- تطوير برامج التدريب: ويكون ذلك بفتح قنوات تدريبية على أسس ومبادئ وأفكار وأدوات وطرق تطريق ضمان الجودة سواء كانت على رأس العمل أو خلرجية.
- تبنى القيادة الجيدة: يجب على كبار المسئولين فى المؤسسات الاهتمام بالقيادة الجديدة التى تدير الأعمال بنظرية ضمان الجودة.
- الابتعاد عن الخوف من التغيير: وذلك بمنع الخوف وخلق الثقة وجو التغيير والتحديث حيث يشعر العاملون بالأمان حتى يمكن تقديم أفكار جديدة.
- إزالة الحواجز بين الأقسام: فيجب على الإدارة العليا فتح مجالات الاتصال والحوار الدائم بين الإدارات والأقسام المختلفة فى المؤسسة.
- الالتزام بالموضوعية: يجب على الإدارة العليا فى المؤسسة منع الشعارات والأهداف غير ذات الفائدة حيث أن عدم تحقيق مثل هذه الشعارات تؤثر فى نجاح جهود العاملين للتوصل إلى الجودة المطلوبة، وبالتالى تؤدى إلى إحباط شامل للعاملين وما يترتب على ذلك من سلبيات.
- التركيز على الكيف وليس الكم: فإن التركيز على النوعية العالية أفضل بكثير من التركيز على الكمية، وهذا ما يساعد على إبداع العاملين فى الابتكار والتجديد والتطوير والتحسين المستمر.

- تقدير عمل الغير: فيجب على المسئولين فى المؤسسة تبنى تقدير عمل العاملين فى المؤسسة مهما صغر ذلك العمل، وذلك من أجل نشر حب الأداء الجيد والتطوير والابتكار لكل ما هو جديد ويخدم صالح العمل من أجل رضى العميل.
- تأصيل التدريب فى العمل وتشجيعه: يجب تشجيع مبدأ التدريب لدى العاملين من قبل الإدارة العليا وتنميته وذلك لما له الفضل فى أداء العمل وتحسين الإنتاجية.
- العمل الجماعى: فيجب بث فكرة العمل بروح الفريق الواحد بيم جميع العاملين فى المؤسسة جميعهم وذلك لتحقيق هدف التحول إلى نظام ضمان الجودة.

النموذج الثانى: نموذج مالكولم بالدريج:

فى ٢ اغسطس عام ١٩٨٧م أقر الكونجرس الأمريكى قانون بالدريج للجودة على المستوى القومى، وكان الهدف الأساسى من هذا القانون حث وتشجيع الشركات والمؤسسات الأمريكية على تحسين مستوى الجودة الخاص بالسلع التى تنتجها والخدمات التى تقوم بها أو بكليهما، ولقد تأسست جائزة مالكولم بالدريج الوطنية للجودة (Malcolm Baldrige National Award) في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٧م بهدف التنافسية بين المنظمات الأمريكية، وقد سميت الجائزة باسم (مالكولم بالدريج)، تقديرا لجهود وأفكار هذا الأخير، الذي كان وزيراً للتجارة، وتمثل الهدف الرئيسي من الجائزة هو تشجيع الاهتمام بموضوع الجودة واستيعاب المنظمات بمفهوم التميز في العمل، بالإضافة إلى تبادل المعلومات والخبرات عن تجارب الشركات الفائزة في مجال الجودة[١٣].

وتقوم فلسفة مالكولم بالدريج فى التعليم على مجموعة من مبادئ وهى[١٤]:

١- التركيز على إرضاء الطلاب والمستفدين.
٢- الاهتمام بنتائج الأداء المؤسسى.
٣- تنمية الموارد البشرية داخل المؤسسة.
٤- الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجى المؤسسى.
٥- تطوير قيادات المؤسسة.
٦- بناء شبكة معلومات متطورة داخل المؤسسة.

أهداف جائزة مالكولم بالدريج:

يهدف نموذج مالكولم بالدريج إلى ما يلى[١٥]:

- نقل تجارب المؤسسات التى حققت التميز للمؤسسات الأخرى فى كل المجالات التى تسعى إلى تحسين الأداء وتحقيق التميز.

- الاهتمام بالجودة باعتبارها أحد العناصر المهمة والحرجة فى المنافسة.
- زيادة الإدراك حول متطلبات الامتياز.
- المشاركة فى المعلومات على أساس الأداء الناجح للاستراتيجيات والمنافع المتحققة من تنفيذ هذه الاستراتيجية.
- محاكاة جهود تحسين الجودة ونشر البرامج الناجحة.
- تشجيع الابتكارات والتنافسية والتقدم العلمى، وزيادة جودة المؤسسات الوطنية والقدرة التنافسية.

وفى ضوء تلك الأهداف نجد أن تطبيق النموذج يتطلب توافر قادة متميزين قادرين على وضع الخطط الاستراتيجية وتحديد الرؤية المستقبلية للمؤسسة التعليمية، بالإضافة إلى الاهتمام بالموارد البشرية والسعى إلى تحقيق رضاهم عن أداء المؤسسة ومشاركة جميع العاملين فى وضع وتنفيذ الخطط الاستراتيجية، والتركيز على جودة نتائج العملية التعليمية والتشجيع على التنافس والابتكار والتقدم العلمى للمؤسسات التعليمية.

معايير جائزة مالكولم بالدريج:

تستند جائزة مالكولم بالدريج إلى نظام يضم سبعة معايير رئيسية بإجمالى درجات مقداره (١٠٠٠) درجة، وتتمثل هذه المعايير التى تشكل أساساً لقياس أداء المؤسسات فيما يلى[١٦]:

١- **القيادة (١٢٠) درجة:** وتتمثل فى الرؤيا القيادية ودور الإدارة العليا في إيجاد القيم والمحافظة عليها، وتوجيه العاملين، أى مدى نجاح قيادة المدرسة الثانوية فى غرس ثقافة واضحة ومستمرة للإدارة الشاملة ومراقبة الأداء الإداري وتحمل المسئولية تجاه جميع العاملين.

٢- **المعلومات والتحليل (٩٠) درجة:** وتعنى مدى فعالية استخدام المعلومات لدعم أنظمة الإدارة في المؤسسة، أي قدرة المؤسسة من جمع وتحليل المعلومات المرتبطة بالتخطيط لإدارة المؤسسة والحكم الرشيد فيها وتطوير أداء الطالب والعمليات التعليمية على كافة المستويات وتوفيرها للهيئة التدريسية والعاملين والطلاب وجميع المعنيين وكيفية إدارتها لتلك المعلومات.

٣- **التخطيط الاستراتيجى (٨٥) درجة:** أي كيف تتعامل الخطط الاستراتيجية للمؤسسة مع العوامل الرئيسية وكيف يتم تحديد الأهداف والاستراتيجيات وكيف يتم تطوير وتطبيق خطط العمل بحيث تتكامل مع متطلبات ومبادئ الجودة.

٤- **إدارة الموارد البشرية (٨٥) درجة:** وذلك بتدريب وتنمية الموارد البشرية وتوجيهها باتجاه تحقيق أهداف المؤسسة لتحقيق أعلى مستويات الأداء لهم وتطوير معارفهم ومهاراتهم مما يساعدهم في دعم أهداف وغايات المؤسسة بشكل عام وتبنى أسساً راسخة من تلك المعارف والقدرات والمهارات العالية التي تساعد فى تحسين أداء المؤسسة.

٥- **إدارة جودة العمليات (٨٥) درجة:** كيف تحدد المؤسسة وتدير العلميات الأساسية المطلوبة لتحقيق أقصى فائدة تعليمية للطالب وبما يدعم البيئة التعليمية ويساهم في تأكيد السيطرة على المؤسسة فى كل جوانبها مراعية أصول ومبادئ الحوكمة.

٦- **قياس نتائج الجودة (٤٥٠) درجة:** وهي نتائج موثقة عن ستة جوانب أساسية من بينها تعلم الطالب ونيل رضاه مع المعنيين والأداء المالى والتدريسى والوظيفى والفعالية التنظيمية ومسئولية القيادة والمجتمع.

٧- **التركيز على العميل (٨٥) درجة:** أي كيف تقوم المؤسسة بتحديد أسواقها والاستماع إلى آراء الطلاب والمعنيين واقامة علاقات بناءة معهم وتحديد متطلباتهم.

وتبنى هذه المعايير على مجموعة من المفاهيم والمبادئ الأساسية المترابطة وهى[١٧]:

١- القيادة الحكيمة.
٢- التميز القائم على العملاء.
٣- التعلم الشخصى والتنظيمى.
٤- تعظيم دور الموظفين والشركاء.
٥- الرشاقة.
٦- التركيز على المستقبل.
٧- إدارة الإبتكار.
٨- الإدارة بالواقع.
٩- المسؤولية العامة والمواطنة.
١٠- التركيز على النتائج.
١١- تطوير النظم.

ثانياً: الأسس النظرية لاعتماد المؤسسات التعليمية:

مفهوم الاعتماد.

لقد حظى مفهوم الاعتماد بالكثير من الآراء التى اختلفت حول وضع مفهوم محدد له، فقد اختلف مفهوم الاعتماد فى أوربا عنه فى الولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن تعريف الاعتماد بأنه نتيجة ومخرج رئيسى لعملية التقويم والتى تتحدد فى الاعتراف من قبل مؤسسة عالمية تمنح رخصة للمؤسسة تستطيع من خلالها مزاولة عملها، وقد تركز على الاعتماد المهنى أو المؤسسى أو اعتماد برنامج دراسى، ويستند الاعتماد على تطبيق بعض المعايير التى يتم الاتفاق عليها حيث يتم اعتماد الطالب أو المؤسسة نفسها(١٨).

والاعتماد مجموعة من الإجراءات الخاصة بتقييم الجودة التى تهدف إلى الاعتراف بالبرامج الدراسية أو الاعتراف بالمؤسسة من قبل هيئة تضم مجموعة من الخبراء(١٩).

واعتماد المؤسسات التعليمية هو الاعتراف التى تمنحه هيئات لمؤسسة تعليمية إذا كانت تستطيع إثبات أن نظم العمل بها وبرامجها التعليمية تتوافق مع المعايير المعلنة والمعتمدة، وأن لديها أنظمة قائمة لضمان الجودة والتحسين المستمرين لأنشطتها الأكاديمية، وذلك وفقاً للضوابط المعلنة والتى تنشرها هيئات الاعتماد(٢٠).

وعلى ضوء ما سبق يمكن تعريف الاعتماد على أنه مجموعة الأنشطة والإجراءات والعمليات التى تقوم بها مدارس التعليم الثانوى؛ بهدف الارتقاء والنهوض بالمستوى العلمى والتربوى؛ للوصول إلى مستوى مقبول من الجودة والمكانة المتميزة، وذلك من خلال الالتزام بالمعايير والإجراءات التى وضعتها الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، واستيفاء المدارس جميع المجالات الخاصة بقدرتها المؤسسية وفاعليتها التعليمية، من أجل الحصول على شهادة الاعتماد.

مبررات الاعتماد للمؤسسات التعليمية.

تتضافر مجموعة من الشواهد المحلية والعوامل الإقليمية والعالمية لتصنع معاً مبررات تدفعنا إلى ضرورة اعتماد مؤسسات التعليم قبل الجامعى فى ضوء معايير جودة تخاطب مختلف جوانب منظومة العمل فى هذه المؤسسات، لذا فإن الاستجابة لتلك المبررات والتوجه نحو تفعيل إجراءات تأهيل مؤسسات التعليم قبل الجامعى إلى الاعتماد، ومن ثم حصولها عليه يمكن أن يضعنا أمام إنجازات عديدة من أهمها ما يلى(٢١):

١- تحقيق الأهداف التربوية والتعليمية المرجوة، ومنها تخريج كوادر مؤهلة لسوق العمل والإنتاج بمختلف التخصصات التى تسهم فى عملية التنمية والتقدم.
٢- دراسة متطلبات المجتمع واحتياجاته.
٣- إشباع حاجات الطلبة لزيادة الإحساس بالرضا.
٤- تنمية العديد من القيم لدى الطلاب والتى منها ما يتعلق بالعمل الجماعى.
٥- أداء الأعمال والخدمات التعليمية بشكل صحيح.
٦- تحقيق مخرجات تعليمية ذات كفاءة عالية متمثلة فى إعداد المتعلم معرفياً ومهارياً ووجدانياً.
٧- تحسين سمعة المؤسسات التعليمية والعاملين بها من إداريين، ومعلمين وطلاب من وجهة نظر أفراد المجتمع المحلى والإقليمى والعالمى.
٨- بناء الثقة بالمؤسسات التعليمية.
٩- تحقيق الترابط والتواصل الفاعل بين جميع شرائح المجتمع.
١٠- توفير الوثائق والمعلومات ووضوحها عن سير العملية التعليمية.
١١- تحقيق المتابعة الفاعلة والمستمرة للعملية التعليمية.
١٢- المشاركة الجماعية فى إدارة المؤسسة التعليمية.
١٣- التقليل من بيروقراطية الإدارة إلى حد كبير.
١٤- المساعدة على تخفيف الهدر التربوى من تسرب، ورسوب، وضعف المستوى التحصيلى.

ومن خلال ما سبق يتضح أن هناك العديد من المبررات التى تدفع المؤسسات التعليمية للحصول على الاعتماد وتطوير الأداء المؤسسى فى جميع مجالاته لزيادة فرص التعلم وتحسين نواتجه وضمان جودة المنتج التعليمى، مما يؤدى إلى زيادة الثقة بالمؤسسات التعليمية والحصول على نوعية تعليمية عالية الجودة تمكنهم من التعايش الآمن مع تحديات الثورة التكنولوجية، وتحقيق الترابط والتواصل الفعال بين جميع شرائح المجتمع، مما يؤدى إلى تشجيع المؤسسة التعليمية للمنافسة المحلية والإقليمية والعالمية فى ضوء مقارنة أدائها بالمعايير المحلية والعالمية.

أهمية الاعتماد للمؤسسات التعليمية:

تختلف أهمية الاعتماد المدرسى حسب المرحلة التعليمية التى يتم اعتمادها، ولكن بشكل عام يمثل الاعتماد حجر الأساس فى الاستمرار والمنافسة، لذلك تتنوع أهمية الاعتماد بتنوع الفئة كما يلى[٢٢]:

١- بالنسبة للمؤسسات:

- يعد الاعتماد إعترافاً بالمؤسسة مما يمنحها القوة.
- تتمتع المؤسسات التى تلبى المعايير التى تضعها منظمات الاعتماد بمشاركة الحكومة فى دعم طلابها.
- تسعى المؤسسات والبرامج التعليمية للحصول على الاعتماد لإثبات جودتها الأكاديمية للطلاب والجمهور والحصول على الدعم المالى من الحكومة.
- ضمان جودة المؤسسات يضمن الحد الأدنى من قبول الجمهور للمؤسسة.
- تضمن خريجاً قادراً على المنافسة ويمتلك مهارات سوق العمل.
- توفر رضا العاملين بالمؤسسة.

٢- بالنسبة للطلاب والجمهور يحقق الاعتماد مجموعة من الأهميات للطلاب والجمهور ومنها:

- يساعد الطالب على تحديد البرامج التعليمية عالية الجودة.
- يوفر للطالب القدرة على التحويل بين المؤسسات التعليمية.
- يعد شرط لحصول المؤسسة على المنح الطلابية وأشكال الدعم المختلفة.
- يسهل الإعتراف بالدرجات العلمية والشهادات فى الدول الأخرى.
- يوفر شكل من أشكال المحاسبية تضمن جودة المؤسسة.

ومن خلال ما سبق يعتبر الاعتماد المدرسى فرصة للمؤسسة التعليمية لتحقيق التميز فى التعليم من خلال تحسين برامجها وزيادة كفاءة أنظمتها التعليمية، وتأكيد جودة أدائها التعليمى والإدارى، ويعتبر الاعتماد المدرسي أبرز الوسائل لتقويم أداء المدرسة بصفته عاملا في تقويم أدائها وتطويرها، وتنمية كفاءة مخرجاتها التعليمية وفاعليتها، ومؤشراً على تحقيقها للمعايير التربوية المطلوبة كما يعمل على تطوير التقييم الذاتي للمدارس بما يتماشى مع نظام ضمان جودة التعليم.

أهداف اعتماد المؤسسات التعليمية.

للاعتماد مجموعة من الأهداف الرئيسية تتمثل فيما يلى[٢٣]:

- ضرورة إحداث تغييرات إيجابية جذرية فى الثقافة التنظيمية بما يشملها من فكر وسلوك وقيم ومعتقدات ومفاهيم.
- التوجيه بالأخذ بمبدأ الإدارة التشاركية مع جميع الأطراف مع حشد الخبرات المتنوعة.

- التركيز على النتائج والعمليات معاً.
- السعى لمواجهة المعوقات والوقاية من الأخطاء مع معالجة جميع الفجوات والأخطاء.
- اتخاذ القرارات بناء على المعلومات الدقيقة.
- رفع مستوى المنتج التعليمى.
- أداء كافة العمليات داخل مؤسسات التعليم قبل الجامعى بأسلوب صحيح متفق عليه ووفقاً للمعايير بأقل جهد وكلفة محققاً الأهداف التربوية وأهداف المجتمع.

ومن هنا يتضح أن الأهداف الأساسية للاعتماد تتمركز حول ترسيخ الدور الفعال للمؤسسة التعليمية ولجميع جوانب المنظومة التعليمية من تحديد ضوابط وتشريعات الجودة، وتطوير المناهج والمقررات الدراسية، وعمل التقييمات والمراجعات الدورية الداخلية للوقوف على مستوى الالتزام بالمعايير الموضوعة، وتطوير مستوى الأداء لمهارات الطلاب، وفتح الباب أمام التطوير المهنى والذاتى لجميع العاملين بالمؤسسة.

أنواع الاعتماد:

ينقسم الاعتماد إلى ثلاثة أقسام ويمكن عرضها على النحو التالى:

١- الاعتماد العام للمؤسسة:

ويقوم هذا النوع من الاعتماد على أساس قيام المؤسسة التعليمية بتحقيق أكبر قدر ممكن من أهدافها، وأن يكون لديها من المصادر والموارد ما يمكنها من الاستمرار فى المستقبل، فهو عبارة عن عملية تقويم جودة المستوى التعليمى للمؤسسة، وتتم بواسطة هيئة متخصصة فى ضوء معايير محددة لمجالات العملية التعليمية المتعددة. ونعنى بهذا النوع التأهيل الأولى والمبدئى للمؤسسة التعليمية على اعتبار أنها وحدات عاملة متكاملة ويمثل الحصول على هذا النوع من الاعتماد الخطوة الهامة والضرورية والأولى من البدء فى العمل للتأكد من أن المؤسسة قد استوفت كل الشروط والمعايير العامة ومنها[٢٤].

- معايير معمارية تخص المساحات والأبنية المتوفرة.
- معايير تخطيطية تخص المؤسسة التعليمية.
- معايير إدارية (الهيكل الإدارى، والموظفين، والعاملين).
- معايير أكاديمية (أعضاء الهيئة التدريسية، والبرامج التعليمية، وعدد الطلاب).
- معايير الموارد والخدمات وتخص المختبرات والمكتبة والخدمات المختلفة.
- معايير مالية (الهيكل والموارد المالية والموازنة).
- معايير النشاطات اللاصفية.

٢- الاعتماد البرامجى أو المتخصص:

ويقصد بالاعتماد البرامجى أو المتخصص الاعتماد الأكاديمى وهو الاعتراف بالكفاءة الأكاديمية لأى مؤسسة أو برنامج تعليمى فى ضوء اعتماد معايير الجودة النوعية المعتمدة التى تصدرها هيئات ومؤسسات أكاديمية متخصصة، ويمنح هذا النوع من الاعتماد عادة للبرامج الأكاديمية المتخصصة كالبرنامج الطبى، أو الهندسى وخلافه، وذلك بعد حصول المؤسسة التعليمية على الاعتماد المؤسسى، وبعد تخرج أول دفعة على الأقل لضمان عملية تقويم متكاملة من خلال فحص كل ما يتعلق بالبرامج الدراسية فى كافة مراحلها، وأعضاء هيئة التدريس ومؤهلاتهم وخبراتهم ونشاطاتهم البحثية، وعدد الطلاب وأدائهم فى الامتحانات الشهرية والنهائية وسجلاتهم الأكاديمية، وتوافر مصادر التعليم كالمكتبة والمختبرات وكافة التجهيزات والمستلزمات المؤسسية الأخرى وتتمثل معايير الاعتماد الأكاديمى فيما يلى[٢٥].

- المعيار الأول: لا بد أن يكون لكل مؤسسة رؤية شاملة لتوضيح وتفسير البرامج المهنية للمؤسسة.
- المعيار الثانى: على كل مؤسسة أن توضح أنها تستخدم إجراءات لتقييم البرامج.
- المعيار الثالث: لا بد أن توضح كل مؤسسة إنجازاتها من وراء تطبيق البرنامج الخاص بها، وأن لديها من المصادر ما يضمن استمرار ذلك البرنامج.
- المعيار الرابع: أن يتوافر للمؤسسة أعضاء هيئة تدريس من ذوى الأهلية والخبرات التدريسية الملائمة للتخصصات المختلفة.

٣- الاعتماد المهنى المتخصص:

ويقصد به الاعتراف بالكيفية لممارسة مهنة معينة فى ضوء معايير تصدرها هيئات ومنظمات متخصصة على المستوى المحلى، والإقليمى، والدولى مثل اشتراط الحصول على تراخيص بمزاولة مهنة التدريس[٢٦].

ومن خلال ما سبق يتضح أن الاعتماد المؤسسى هو الأكثر شمولاً لأنه يقوم في الأساس على تقييم أداء المؤسسات التعليمية بصورة شاملة والإقرار بأحقيتها في تقديم خدمة تعليمية طبقاً لمعايير محددة وهو بمثابة القاعدة الأساسية لأي نوع من أنواع الاعتماد الأخرى، كما يعتبر الخطوة الضرورية للبدء في التأكد من أن المؤسسة التعليمية بكافة عناصرها (المدخلات، العمليات، المخرجات) قد توافرت بها الشروط والمعايير العامة، كما

أن هذا النوع من الاعتماد يمكن اعتباره اعترافاً بالكيان الشامل للمدرسة، ويؤدي إلى الانتقال إلى الأكاديمى، ويعتمد الاعتماد المؤسسى على تحقيق المؤسسة المعايير الخاصة بمجـــالات القدة المؤسسية والفاعلية التعليمية.

معوقات الاعتماد :

إن نظام الاعتماد مثله مثل أى نظام لا بد وأن تواجهه بعض الصعوبات والعقبات، وتصنف المعوقات التى تواجه اعتماد المؤسسات التعليمية كما يلى[٢٧]:

المحور الأول: معوقات تتعلق بالقدرة المؤسسية وتنقسم إلى:

١- معوقات تتعلق برؤية المؤسسة من أهمها: ضعف مشاركة أولياء الأمور والمجتمع المحلى عند صياغة رؤية ورسالة المدرسة، ضعف مشاركة العاملين فى صياغة رؤية ورسالة المدرسة، عدم مراعاة احتياجات المتعلمين عند صياغة الرؤية والرسالة.

٢- معوقات تتعلق بالقيادة من أهمها: ضعف البرامج المعدة لمتابعة أداء ذوى الاحتياجات الخاصة (المتفوقين – صعوبات التعلم)، قلة تشجيع القيادة العاملين على المشاركة فى البحوث التى تتناول المشكلات التربوية، قلة إشراك القيادة للمعلمين وللمتعلمين فى اتخاذ القرارات المتعلقة بهم.

٣- معوقات تتعلق بالموارد من أهمها: عدم جاهزية الفصول الدراسية وحجرات الأنشطة بالأدوات والأجهزة المناسبة، زيادة الكثافة داخل الفصول الدراسية بما لا يتلائم مع المعدلات العالمية.

٤- معوقات تتعلق بالمشاركة من أهمها: عزوف بعض أولياء الأمور عن حضور مجالس الآباء لعدم قناعتهم بفاعليتها أو لانشغالهم بالعمل، قلة مشاركة مجلس الأمناء وأولياء الأمور فى وضع الخطط للتوعية بأهمية المشاركة المجتمعية، والقصور فى إعلان المؤسسة عن خطتها لخدمة المجتمع.

٥- معوقات تتعلق بتوكيد الجودة والمساءلة من أهمها: قلة مشاركة المجتمع المحلى فى عمليات التقييم الذاتى، قلة التعاون بين وحدات التدريب والجودة فى المدارس المختلفة، ضعف تفعيل دور وحدة التدريب والجودة فى متابعة عمليات التقييم الذاتى.

المحور الثانى: معوقات تتعلق بالفاعلية التعليمية وتنقسم إلى:

١- معوقات تتعلق بالمتعلم من أهمها: ضعف قدرة بعض المتعلمين على اكتشاف المعرفة واعتمادهم على الحفظ، ضعف تمكن المتعلمين من مهارات اللغة الأجنبية وفقاً لنواتج التعلم المستهدفة، ضعف قدرات المتعلمين على العمل الجماعى ضمن الأنشطة الصفية واللاصفية.

٢- معوقات تتعلق بالمعلم من أهمها: وجود قصور فى أساليب التعليم والتعلم التى يستخدمها بعض المعلمين لتنمية الجوانب المهارية، استخدام بعض المعلمين الأساليب التقليدية في تخطيط الدروس وعدم مراعاة نواتج التعلم المستهدفة، إهمال بعض المعلمين للتنمية المهنية واستخدامها في العملية التعليمية.

٣- مشكلات تتعلق بالمناهج الدراسية من أهمها: ضعف توظيف المنهج لتنمية المهارات الحياتية للمتعلمين، قلة مراعاة الأنشطة التربوية للفروق الفردية بين المتعلمين.

٤- مشكلات تتعلق بالمناخ التربوي من أهمها: تكدس المناهج الدراسية مما يقلل الوقت المخصص للأنشطة، ضعف توظيف إمكانيات البيئة في تفعيل أنشطة المنهج.

ثالثا: متطلبات الاعتماد للمؤسسات التعليمية.

تتطلب عملية اعتماد المؤسسات التعليمية مجموعة من المتطلبات التى يجب أن تتوافر فيها ويمكن تصنيف هذه المتطلبات إلى[٢٨]:

١- متطلبات إدارية: حيث تتطلب من المؤسسات التعليمية تنظيماً إدارياً فعالاً وأساليب لاختيار القيادات المدرسية، وتمكين المعلمين، وتوفير المصادر البشرية والمالية، وتحديد المهام والواجبات للقادة والمعلمين فى مجال الاعتماد.

٢- متطلبات تنظيمية: ويتم ذلك من خلال تكوين لجنة لتوكيد الجودة والاعتماد وتحديد مهامها.

٣- متطلبات شخصية ومن ضمنها: الوعى بثقافة الاعتماد، والرضا عن معايير الاعتماد، والالتزام بتطوير السلوك المؤسسى والمهنى.

٤- متطلبات مهنية ومنها: وجود أهداف واضحة للمدرسة وتطويرها، والتحسين المستمر لجميع البرامج الدراسية والتجهيزات المادية والمرافق المواكبة لتطوير النظم التعليمية العالمية.

٥- متطلبات بيئية وتشمل: وعى القيادات بوجود صعوبات تحد من تطبيق الاعتماد والعمل على ازالتها، وتكوين قاعدة بيانات متكاملة حول الاعتماد المدرسى ومشكلاته وقضاياه وبرامجها، توفير الاحتياجات المكتبية والإلكترونية للمعلمين لتطوير أدائهم.

وأيضاً يجب التركيز على أمور وإجراءات أساسية لتحقيق ذلك أهمها[٢٩]:

- تبنى فلسفة للتعليم تحقق معايير الجودة والاعتماد، ونشرها فى المجتمع وفى مؤسسات التعليم قبل الجامعى والإدارة التعليمية المركزية والمحلية والمدرسية.
- وضع أهداف محددة قابلة للتطبيق لتحقيق معايير الجودة والاعتماد وهذه الأهداف تكون فى ضوء الأولويات ومتدرجة بين أهداف عامة وأغراض خاصة يمكن عن طريقها تحقيق معايير الجودة والاعتماد فى كل جوانب التعليم.
- وضع سياسات قومية للتعليم تكون واضحة لتحقيق الأهداف وتنفيذها.
- تحديد دور كل فرد فى المؤسسة التعليمية وتوصيف الوظائف بحيث تكون معلنة بين أفراد المجتمع.
- ربط المدرسة بالبيئة التى حولها وتطوير المناهج المناسبة للبيئة.
- خلق مناخ تنظيمى يتوافر به قيادة ديمقراطية قائم على العمل الجماعى وتنمية القيم الخلقية.
- إتاحة فرصة مشاركة العاملين فى التخطيط والتنفيذ.
- وضع برامج تدريبية وتنمية ذاتية للعاملين أثناء الخدمة.
- وضع نظام للرقابة والمحاسبية، وتدريب جهاز للرقابة والتقويم الذاتى، مع وضع نظام معلن للحوافز ووضع معايير موضوعية لقياس الأداء.

وتأسيساً على ما سبق يتضح أن للاعتماد متطلبات تشمل المتطلبات الإدارية والمتطلبات التنفيذية منها وضوح أهداف المؤسسة التعليمية، وإتباعها للضوابط وتطبيقها للمعايير، وتوفير الموارد الأكاديمية والمالية، والتأكيد على تعاون كافة العاملين بالمؤسسة فى تبنى فلسفة الجودة والاعتماد، وخلق مناخ تنظيمى يتوافر به قيادة ديمقراطية قائم على العمل الجماعى وتنمية القيم الخلقية وتوحيد وتنسيق الجهود بين جميع العاملين والإدارت داخل الهيكل التنظيمى لتحقيق الأهداف المنشودة.

نتائج البحث وتوصياته:

أ- نتائج البحث :

هناك مجموعة من النتائج الخاصة بالبحث لعل من أبرزها ما يلى:

تتطلب عملية اعتماد المؤسسات التعليمية مجموعة من المتطلبات وهى

- متطلبات إدارية: حيث تتطلب من المؤسسات التعليمية تنظيماً إدارياً فعالاً وأساليب لاختيار القيادات المدرسية، وتمكين المعلمين، وتوفير المصادر البشرية والمالية، وتحديد المهام والواجبات للقادة والمعلمين فى مجال الاعتماد.
- متطلبات تنظيمية: ويتم ذلك من خلال تكوين لجنة لتوكيد الجودة والاعتماد وتحديد مهامها.

- متطلبات شخصية ومن ضمنها: الوعى بثقافة الاعتماد، والرضا عن معايير الاعتماد، والالتزام بتطوير السلوك المؤسسى والمهنى.
- متطلبات مهنية ومنها: وجود أهداف واضحة للمدرسة وتطويرها، والتحسين المستمر لجميع البرامج الدراسية والتجهيزات المادية والمرافق المواكبة لتطوير النظم التعليمية العالمية.
- متطلبات بيئية وتشمل: وعى القيادات بوجود صعوبات تحد من تطبيق الاعتماد والعمل على ازالتها، وتكوين قاعدة بيانات متكاملة حول الاعتماد المدرسى ومشكلاته وقضاياه وبرامجها، توفير الاحتياجات المكتبية والإلكترونية للمعلمين لتطوير أدائهم.

ب- توصيات البحث :

وفى ضوء النتائج السابقة يوصي البحث بالآتي:

- تبنى المؤسسات التعليمية تنظيماً إدارياً فعالاً ووضع أساليب لأختيار القيادات المدرسية.
- توفير المصادر البشرية والمالية، وتحديد المهام والواجبات للقادة والمعلمين فى مجال الاعتماد.
- تكوين لجنة لتوكيد الجودة والاعتماد وتحديد مهامها.
- زيادة الوعى بثقافة الاعتماد والالتزام بتطوير السلوك المؤسسى والمهنى.
- التحسين المستمر لجميع البرامج الدراسية والتجهيزات المادية والمرافق لمواكبة النظم التعليمية العالمية.
- تبنى فلسفة للتعليم تحقق معايير الجودة والاعتماد، ونشرها فى المجتمع وفى مؤسسات التعليم قبل الجامعى والإدارة التعليمية المركزية والمحلية والمدرسية.
- وضع أهداف محددة قابلة للتطبيق لتحقيق معايير الجودة والاعتماد وهذه الأهداف تكون فى ضوء الأولويات ومتدرجة بين أهداف عامة وأغراض خاصة يمكن عن طريقها تحقيق معايير الجودة والاعتماد فى كل جوانب التعليم.
- وضع سياسات قومية للتعليم تكون واضحة لتحقيق الأهداف وتنفيذها.
- تحديد دور كل فرد فى المؤسسة التعليمية وتوصيف الوظائف بحيث تكون معلنة بين أفراد المجتمع.
- ربط المدرسة بالبيئة التى حولها وتطوير المناهج المناسبة للبيئة.
- خلق مناخ تنظيمى يتوافر به قيادة ديمقراطية قائم على العمل الجماعى وتنمية القيم الخلقية.
- إتاحة فرصة مشاركة العاملين فى التخطيط والتنفيذ.
- وضع برامج تدريبية وتنمية ذاتية للعاملين أثناء الخدمة.
- وضع نظام للرقابة والمحاسبية، وتدريب جهاز للرقابة والتقويم الذاتى، مع وضع نظام معلن للحوافز ووضع معايير موضوعية لقياس الأداء.

مراجع البحث

١- أسامة محمد على: دراسة تحليلية لنظام الاعتماد الأكاديمى وضمان جودة التعليم المدرسى بمصر على ضوء الخبرات المعاصرة، مجلة البحوث والدراسات العربية، ع٥٠، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٥٠.

٢- عزام عبدالنبى أحمد، منار محمد جابر: تصور مقترح لإدارة التميز بجامعة بنى سويف فى ضوء بعض النماذج العالمية المعاصرة، مجلة التربية للبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية، ع١٦٥، ج٤، كلية التربية، جامعة الأزهر، القاهرة، ٢٠١٥، ص٤٢٣.

٣- محمد حسنين العجمى: الاعتماد وضمان الجودة الشاملة لمدارس التعليم الثانوى العام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص٢٢.

٤- محمد بن مكرم بن منظور المصرى: لسان العرب، الجزء الثالث، دار صادر، بيروت، ١٩٧٠ ص١٣٥.

٥- بيومى محمد ضحاوى وأخرون: جودة الإشراف التربوى فى مؤسسات التربية الخاصة، مؤسسة إبداع للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ٢٠١٣، ص١١٧.

٦- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، ج٢، دار الهندسة، القاهرة، ١٩٨٥، ص٦٤٩.

٧- مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، الهيئة العامة لحقوق المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٩٤، ص٤٣٣.

٨- الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد: دليل اعتماد كليات ومعاهد التعليم العالى، الإصدار الثالث، يوليو ٢٠١٥، ص١٤٤.

٩- أحمد إبراهيم أحمد، جمال محمد أبوالوفا: أليات وإجراءات تأهيل المدارس المصرية للجودة والاعتماد، مجلة كلية التربية، ع٩٩، جامعة بنها، ٢٠١٤، ص ٢٩٩.

10- Eygelaar, S.: The Application of the Excellence Model to Enhance Military Health Service Delivery and Performance Excellence, PH.D, South Africa, Rand Afrikaans University, 2004, p.9.

11- Ropin, M. & Shigeri, N: Impression from a Quality Tour in Japan: Deming to Knowledge Management. Center for Organizational Excellence Research, Massey University, Newzeland, August, 2001, p.27.

١٢- محمود عبدالفتاح رضوان: إدارة الجودة الشاملة فكر وفلسفة قبل أن يكون تطبيق، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ٢٠١٢، ص٢٨.

١٣- عرفة حسين عرفة: أسلوب التخطيط وإدارة الجودة الشاملة، دار العلم والإيمان، القاهرة، ٢٠١٤، ص١٥٩.

١٤- محمد عوض الترتورى، اغادير عرفات جويحان: إدارة الجودة الشاملة فى مؤسسات التعليم العالى والمكتبات ومراكز المعلومات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص١١٣.

١٥- أسماء مراد صالح مراد: معايير مقترحة للتميز الإدارى بالجامعات المصرية فى ضوء نموذج مالكولم بالدريج للجودة الشاملة، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، ع١٢، م٢، كلية التربية، جامعة الفيوم، ٢٠١٩، ص٤٠

١٦- محمد صبرى حافظ، السيد محمود البحيرى: اتجاهات معاصرة فى إدارة المؤسسات التعليمية، عالم الكتب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٠، ص٨٢

17- John S.: Total Quality Management and Operational Excellence, Routledge is an imprint of the Taylor & Francis Group, an informa business, New York, 2014, p.23. .

١٨- سلامة عبدالعظيم حسين: ضمان الجودة والاعتماد فى التعليم، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١١، ص٤٨.

19- Kohler, J: Quality Assurance, Accreditation and Recognition of Qualifications as Regulatory Mechanisms in the European Higher Education Area, Higher Education in Europe, Vol.XXVlll, No3, 2003. P.317.

20- Ministry of Higher Education: Quality Assurance and Accreditation, Handbook for Higher Education in Egypt, Cairo, 2004. P3.

٢١- أحمد إبراهيم أحمد: واقع الاعتماد التربوى فى المدارس، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠١١، ص١٠٩.

٢٢- مها محمد عبدالعليم: واقع الاعتماد المدرسى فى مصر، المؤتمر العلمى الدولى الثانى للقياس والتقويم فى مصر بعنوان القياس والتقويم والمؤسسات التعليمية (الواقع والرؤى المستقبلية)، فى الفترة من ٣٠-٣١ يوليو، كلية التربية، جامعة أسيوط، ٢٠١٦، ص٤.

٢٣- رسمى عبدالملك رستم: الارتقاء بجودة الإدارة المدرسية، مجلة بحوث ودراسات جودة التعليم، ع١٤، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، القاهرة، ٢٠١٣، ص١٥٨.

٢٤- سلامة عبدالعظيم حسين: ضمان الجودة والاعتماد فى التعليم، مرجع سابق، ص٥٩.

٢٥- أحمد حسين عبدالمعطى: الاعتماد الأكاديمى والمهنى للمؤسسات التعليمية، مرجع سابق، ص٤٣.

26- Coffey, K. & Millsaps, E: Handbook to guide Educational Institutions Through The Accreditation, The Edwin Mellen Press, New York: 2004. P45.

٢٧- أمل شوقى ثابت رشوان: تصور مقترح لحل مشكلات تطبيق الجودة والاعتماد فى التعليم قبل الجامعى (دراسة حالة على محافظة بور سعيد)، مجلة كلية التربية، ع١٣، جامعة بور سعيد، ٢٠١٣، ص٤٧٦.

٢٨- صبياء عبدالله العمرى: الاعتماد المدرسى: دراسة نظرية وتطبيقية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٥، ص٦٧.

٢٩- فاروق شوقى البوهى: الاتجاهات الحديثة فى الإدارة التربوية والمدرسية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١١، ص٥١٣.